ويبارك خطواتها. وجاءت النتائج معاكسة تماماً لتوقعات وآمال السلطة الاسرائيلية؛ اذ فازت الشخصيات الوطنية بغالبية مقاعد المجالس البلدية وتبوأت مواقع الرئاسة فيها، خصوصاً في المدن الرئيسة الكبرى، نابلس ورام الله والبيرة والخليل.

غير ان هذه النتائج التي خيبت آمال سلطات الاحتلال، عززت نفوذ م.ت.ف. في المناطق المحتلة اكثر مما كان عليه، وفتحت باباً واسعاً لمعارك لاحقة بين سلطات الحكم العسكري، من جهة، والمجالس البلدية المنتخبة، التي اخذت تتصدى لسياسة الاحتلال ومشاريعه، مؤكدة التزامها بالشرعية الفلسطينية وبمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. وكان رد رؤساء البلديات المنتخبين، حاسماً وقاطعاً من مشروع «الادارة المدنية» الذي سبقت الاشارة اليه، والذي اريد للمجالس ان تعلن موافقتها عليه وتدخل طرفاً في تنفيذه.

وبصعود الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، الى سدة الحكم العام ١٩٧٧، بدأت مرحلة جديدة من الصراع اتسمت بالمجابهة اليومية بين سلطات الاحتلال، من جهة، والمجالس البلدية، من جهة أخرى، ووصلت ذروتها مع تطبيق الادارة المدنية في المناطق المحتلة في العام ١٩٨١، وما سبق ذلك من تصعيد في سياسة «القبضة الحديدية»، وبخاصة في عهد وزير الدفاع الاسبق، اريئيل شارون، حيث ازدادت الممارسات الاستفزازية ضد السكان والمجالس البلدية، وكذلك ازدادت حملات مصادرة الاراضي، والاعتقالات وتكثيف الاستيطان، وفرض الاقامات الجبرية على المواطنين بالجملة، ومنع سفر المواطنين الى الخارج. وكانت سلطات الاحتلال قررت، في اواخر العام ١٩٧٩، التخلص من رؤساء البلديات الذين بدأوا يشكلون زعامة محلية عملياً، ولكن بافق ومواقف مؤيدة، بالكامل، لمنظمة التحرير الفلسطينية، اعتبرت في ذلك الحين ذراع م.ت.ف. الضاربة في المناطق المحتلة، على عكس ما ارادته سلطات الاحتلال، عندما سمحت باجراء الانتخابات في عموم المجالس البلدية في العام ١٩٧٦.

وجاءت اول خطوة مواجهة بين المجالس البلدية وسلطات الاحتلال، في اثناء لقاء تم بين بسام الشكعة والجنرال الاسرائيلي داني ماط، منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، اتهم خلاله ماط رئيس بلدية نابلس، بتأييد الارهاب (**العودة**، القدس، ٧/١١/١٩٨٥). ورغم نفي الشكعة للتهمة الموجهة إليه، فقد تم اعتقاله وصدر أمر بابعاده، واجهته المجالس البلدية بموقف موحّد، هو التهديد بالاستقالة اذا ما تم تنفيذ أمر الابعاد. واضطرت سلطات الاحتلال الى التراجع والغاء الأمر.

لكن الفصل الثاني من الصراع جاء سريعاً. فبعد اقل من خمسة شهور «اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي [حينذاك] عيزر وايزمان أمر ابعاد بحق كل من رئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، ورئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، والقاضي رجب التميمي، وذلك مباشرة بعد عملية الدبويا [في الخليل] في ٢ أيار (مايو) ١٩٨٠». وتم ابعاد الثلاثة، عبر نهر الاردن، بعد ان وجهت اليهم تهمة «ممارسة التحريض ضد الامن» (**المصدر نفسه**).

بعد شهر من ذلك التاريخ، اي في حزيران (يونيو)، أجريت محاولة لاغتيال ثلاثة من رؤساء البلديات، هم بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل، بتفخيخ سياراتهم بعبوات ناسفة. واسفرت المحاولة عن بتر ساقي بسام الشكعة وبتر قدم كريم خلف، ونجا ابراهيم الطويل من المحاولة.

في ظل هذه الاجواء، مرَّ موعد اجراء الانتخابات للمجالس البلدية للدورة التالية في آذار (مارس) ١٩٨٠، دون ان تسمح سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي باجرائها، وتم تمديد صلاحيات المجلس البلدية بهدف اعادة احياء موضوعة «الادارة المدنية» التي قدم لها البروفيسور مناحيم ميلسون غطاءً تحليلياً يقول: «ان فرض الادارة [المدنية] وخلق مجموعات فلسطينية في [الضفة الغربية] سوف يقوض وجود منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناطق» (**المصدر نفسه**). وعمل ميلسون بنظرية فصل الريف عن المدينة والتوجه نحو القرى، بحثاً عن قيادة بديلة تتعاون مع السلطات الاسرائيلية، وتقبل مخططاتها. ولم تحظ هذه المحاولة بالنجاح. فقد تم تشكيل روابط القرى من عدد من الطامعين في المخترة والسيطرة العائلية من خلال مساندة الحكم العسكري. ومع ذلك، تقدم البروفيسور ميلسون خطوة اخرى